

# المملكة المغربية مؤسسة وسيط المملكة

## نشرة إخبارية

العدد 13

- مارس 2015

### حدث بارز

#### من ديوان المهالم إلى مؤسسة وسيط المملكة

#### حصوله وأفاق الوساطة الإدارية بالمغرب

تحت هذا الشعار اختارت مؤسسة وسيط المملكة تجليد عشر سنوات من العمل الفعلي في مجال الوساطة الإدارية، حيث نظمت يوم 23 مارس 2015 بتعاون مع المحنة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، وبمشاركة المدرسة الوطنية للإدارة، وبمساهمة من مؤسسة هانس سابدل الألمانية، يوما دراسيا حضره 250 مشارك ومشاركة من مختلف المجالات الإدارية والقضائية والجامعية، والجمعية، علاوة على تمثلي المؤسسات الوطنية ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والكتوبية وطلبة المدرسة الوطنية للإدارة.



وفي كلمته ركز السيد وسيط المملكة في تقييمه لما يتناهر عشر سنوات من العمل الفعلي للمؤسسة على رصد تكامن التعبير والتحول في تعامل الإدارة مع المرتفقين من جهة، وفي تعاملها مع تدخلات المؤسسة من جهة أخرى، ومناقشة مختلف جوانب التحرة في اتجاه الارتقاء بها، وتعزيز مكانتها في مصاف التجارب الرائدة في مجال الوساطة المؤسساتية، خاصة وأن هذا التقييم يأتي في ظل دستور جديد، قوامه تكريس حقوق الإنسان، وتوطيد دولة الحق والقانون، وإقرار الضمانات الكفيلة بضمان الحقوق والحريات الأساسية.

#### الفهرس

2	أبشلة
6	التعاون على الصعيد الوطني
9	مفردات وتوصيات

#### أجندة

5 و6 و7 ماي 2015:

الدورة الخامسة عشر لعائلة لعقادة  
مساعدتي الوسطاء أعضاء جمعية  
الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين

:

السيدة فاطمة كريش

#### هيئة الإعداد:

الأنسة هادي آيت زدان

السيدة كوثر السقاظ

السيد محمد الصيار

البريد الإلكتروني:

contact@mediateur.ma

## التظاهرات

في إطار افتتاح مؤسسة وسيط المملكة على محيطها الخارجي، وبناء على الدعوات التي وجهت لها من طرف بعض الجهات، سيما مؤسسات الحكامة، شاركت هذه الأخيرة في التظاهرات التالية:

20 2015: ورشة عمل حول "تدخل المؤسسات المستقلة على المستوى المحلي: مؤسسة وسيط المملكة والهيئة المركزية بحماية الرقابة كطالبا"



\*\*\*\*\*

21 2015: ورشة عمل حول "مقاربة تضاركية النهوض بالحكامة الجديدة على الصعيد المحلي"

\*\*\*\*\*

22 2015: ندوة وطنية حول "دور المؤسسات الوطنية في خلق الحياة العامة" بتدقيق مجموعة حسانة

\*\*\*\*\*

25 فبراير 2015: يوم دراسي حول "القوانين التنظيمية المتضمنة في دستور 2011"، منظم من طرف الوزارة المتكيفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

\*\*\*\*\*

2 إلى 6 مارس 2015: المؤتمر 36 للمجموعة الإفريقية للإدارة العمومية والتدبير (AAPAM) تحت شعار "التحديات الفعالة للتنمية المستدامة: تصور حول المواجهتين"



## الزيارات

في إطار الزيارات التي قامت بها مجموعة من الوفود الأجنبية لمؤسسة وسيط المملكة تم استقبال الشخصيات والوفود التالية:

13 2015: وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان موريتانية



\*\*\*\*\*

27 2015: وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحر



\*\*\*\*\*

24 مارس 2015: وفد الماني





19 و 24 و 26 و 27 و 30 مارس 2015: دورة تكوينية حول الارشيف  
للإدارة كمن العاملين في المؤسسة من مسؤولين وأطر وتلغين وكاتب.



في إطار العلاقة التي تربط مؤسسة وسيط المملكة بالمجلس الوطني لحقوق  
الإنسان، وبدعوة منه شاركت المؤسسة في الأنشطة التالية:

29 2015: مناظرة حول "المخبرة إلى المغرب والمملكة المتحدة بالمخبري  
والخاضع والمستقبل"

\*\*\*\*\*

22 فبراير 2015: لائحة للجمعية المنظمة حول "الممارسة الاتفاكية للمملكة  
المغربية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني" من طرف المديرية  
الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

\*\*\*\*\*

25 فبراير 2015: ندوة "القياسي التكنولوجي" الجديد

\*\*\*\*\*

7 مارس 2015: فعاليات محكمة النساء الرابعة عشر حول "تفعيل منظمات  
الفضل 19 من الدستور بين المساواة والرهانات" منظمة من طرف اتحاد العمل  
النسائي

\*\*\*\*\*

8 مارس 2015: أعمال اللقاء الوطني حول "ثقافة الاعتراف تجاه النساء: رؤية  
استراتيجية" المنظم من طرف الاتحاد الوطني لنساء المغرب

23 2015 : اجتماع لجنة الإشراف على مشروع الحكومة المفتوحة

\*\*\*\*\*

20 فبراير 2015 اجتماع مكتب جمعية الإسهامات للتوسطين المتعلق بتقانيا  
والذي قدم خلاله تقارير حول أنشطة الجمعية ونكاتها المالية، كما تم  
لندرس التدابير الكفيلة بتطوير التواصل الإلكتروني بين أعضائها وبرامج عملها  
2015.

## التكوين

في إطار التكوين المستمر ومن أجل الرفع من قدرات العاملين بمؤسسة  
وسيط المملكة، تم تنظيم الدورات التكوينية التالية:

10 مارس 2015: حصة تأطورية حول الترخيمات التي يصددها وسيط المملكة،  
وكانت توجهاته فيما يخص معالجة الشكايات



11 مارس 2015: حصة تأطورية حول المقررات التي يصددها مؤسسة وسيط  
المملكة



13 مارس 2015: زيارة  
للمستوى الثانية تاتري إلهادي المركب التربوي  
لندرس الإمين للتعليم الخصوصي بالعيون



## مشاركة مؤسسة وسيط المملكة

### في الدورة 21 من المعرض الدولي للنشر والكتاب

شهد المعرض الدولي للنشر والكتاب خلال هذه السنة إقبالا كثيفا للزوار من مختلف الاعمار والجنس والمستويات العلمية، كما تميزت دورته 21 تحت شعار SIEL 2015 التي امتدت بين 12 و 22 فبراير من نفس السنة بالمشاركة الفعالة والمتميزة لمؤسسة وسيط المملكة، التي حظيت باهتمام كبير من طرف الزائرين، اطفال وتلاميذ و و اساتذة ومفتش وقضاة ومحام، وموثق، ودكاترة وبخار ومنظمات المجتمع المدني وموظف، وصحفي، وتراجمه وكتاب وقنا، ومشتق، يستفسرون عن مال شكايهم بل حتى من بعض المعارضين انفسهم، الذين استهواهم الشغف للتعرف على هذا الوافد الجديد، إذ تمكن جمهور كبير من تتبع العرض الذي ا السيدة هدى ايت زدان رئيسة وحدة تنمية التواصل والترجمة والتكوين والمنتشورات السيدة بحوى الشركي، رئيسة وحدة التحليل والتبع بشعبة الدراسات تحت عنوان " مؤسسة وسيط المملكة في مجال النهوض بحقوق النساء" والذي لقي استحسانا كبيرا من لدن الحاضرين، الذين تمت الإجابة تساؤلاتهم واستفساراتهم.



وفيما يلي تعرض بعض المشاهد من يوميات مشاركة مؤسسة وسيط المملكة في فعاليات هذه الدورة:



تسعى مؤسسة وسيط المملكة، في إطار الأعمال الفعلي للمقاربة التشاركية التي جاء بها دستور المملكة، إلى خلق قنوات للتواصل والافتتاح على محيطها الخارجي على الصعيد الوطني، سبما مع مختلف المؤسسات الوطنية الدستورية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحكامة، مع وضع الآليات الأساسية لإباحتها ومواصل العمل بها، وذلك لعدة اعتبارات منها :

■ كون الشراكة تعبر من أهم الآليات التي تحقق التنمية في بعدها التديري، وتضمن المشاركة الفاعلة في تطوير الحكامة، والقدرة على إقامة علاقة دائمة مع مختلف الفاعلين، كما أنها تساهم في بناء الثقة بين المجتمع واصحاب القرار والمديرين للشان العام.

■ أهمية العمل المشترك في تديير الجهود وترشيد الإمكانيات وتنسيق التدخلات بين مختلف المتدخلين و الفاعلين، لتحقيق نفس الاهداف المشتركة التي من شأها المساهمة في الإصلاحات الكبرى التي جاء بها الدستور، خدمة لمصالح المواطنين واستجابة لانتظاراتهم؛

■ اعتبار الحكامة الرشيدة تسعى إلى تحقيق الانسجام في برامج العمل والاستراتيجيات، بناء على مؤشرات واضحة من بينها، النزاهة والشفافية والمسؤولية في تديير الشان المحلي، وان بلوغ هذه الاهداف لن يتم إلا في إطار مقاربة تشاركية بين مختلف المتدخلين، كل حسب اختصاصاته، من اجل محاربة مختلف مظاهر واشكال ما يوصف بالفساد الإداري، والذي لا يمكن ان ينحصر في ممارسات مشبوهة، بل إنه كل إخلال بالواجب، وعدم مراعاة كرامة المرتفق، وعدم احترام حقوقه، والتعالي والتعقيد في المساطر والإجراءات، والمماطلة واللامبالاة.



ومن هذا المنطلق، تم وضع إطار للتعاون بين مؤسسة وسيط المملكة واطيئة المركزية للوقاية من الرشوة، حدد الاهداف الواجب تحقيقها، والتدابير العملية لتنفيذها، وذلك وفق برنامج احد بعين الاعتبار الاهتمامات ذات الاولوية بالنسبة للمؤسستين، في مجالات التواصل والتعاون والتكوين ومعالجة الشكايات.

وتفعيلا لمبادرة التعاون هذه، تم :

اللقاءات بين المؤسستين للتعرف على اختصاصاتهما والبحث عن المشترك بينهما، اتيقت عنها تكوين لجنة مشتركة لبرمجة ومتابعة تنفيذ برنامج للتعاون

إثرة المؤسستين لقاءات تشاورية ايام 18 شتنبر 2014

و 21 و 22 2015 على الصعيدين المركزي والمحج

حول آليات التواصل والتعاون بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين بالمشاكل العمومية التي هم المواطنين، سيما الجمعيات غير الحكومية، التي يمكن في إطار التعاون معها ان تخصص جزءا من اهتماماتها توعوية مرتادي الإدارة، باختصاصات المؤسسات المختصة المسكن طرقيها لحل ما يعترضهم من مشاكل إذا كانت في مواجهة الإدارة، وذلك سعيا وراء تقليص الفوة بين الأجهزة





الحكومية القائمة على الشان العام، وبين المرتفقين، وترسيخ الثقة بينهم وبين مختلف المصالح الإدارية، وبالتالي فإن هذا المبتغى لن يتحقق إلا بعمل متجانس وفي إطار تعاون بناء بين مؤسسات الحكامة ومن بينها مؤسسة وسيط المملكة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من مكونات الدولة الساعية إلى ترسيخ الحق والقانون.

وقد ناقشت هذه الورشات التي تندرج في صميم خطة عمل المؤسسات، وفي أهدافها القائمة على مأسسة ودعم التواصل والانفتاح على محيطها بعض التحديات التي تواجه مختلف الفاعلين في مجال التواصل المؤسسي، واستشراف آفاق تطويره، وذلك من خلال اليتين تم الإشراف على إعدادها بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويتعلق الأمر بمشروع دليل التواصل والعناصر الأساسية لبنية الكرونية، وهما اليتان ستساهمان لا محالة في دعم التعاون المؤسسي من جهة، ومع مختلف مكونات المجتمع المدني من جهة أخرى، وذلك للأسباب التالية:



● كون المعلومة في وقتنا الراهن، الذي يعرف فيه العالم حركة سريعة، أصبحت قابلة للاستثمار، والحصول عليها هم بقدر كبير في حل مجموعة من المشاكل وتسهيل الحياة اليومية، وبالتالي الوقاية من مختلف أنواع الفساد، إذ يشترط أن تكون مضبوطة وشفافة، وأن تتوفر فيها كل مقومات الثقة وأن تكون ذات مرجعية، كما أن وضع أدوات موحدة للتواصل يسهل اقتسام المعلومات.

● إذا انطلقنا من كون لا أحد يعدد بجهل القانون، فإن العادي من النزاعات الإدارية والمخالفات التي تتوصل بها هذه المؤسسة تعود إلى عدم اقتسام المعلومات، لذا فمن المفروض أن تكون المعلومة في متناول الجميع مما يضع رجل السلطة والمواطن في نفس المستوى من المعرفة على أقل تقدير.

وسن المؤسساتان في مواصلة تنفيذ برنامجهما المشترك بشكل تدريجي مع تطويره ليطال أطره أخرى معينة.



وفي نفس السياق ووعيا بأهمية قضية المساواة والمناصفة ودورها في ترسيخ أهداف الدستور، وتماشيا مع السياق الدولي في هذا الشأن، وبمبادرة مشتركة بين كل من المجلس الاقتصادي والاجتماع والبيئي، و المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووسط المملكة، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، نظمت يوم 25 مارس 2015 بالرباط تظاهرة عامة تحت شعار: "المساواة والمناصفة في انشغالات المؤسسات الدستورية الوطنية" من اجل إثراء النقاش العام حول الرهانات الاجتماعية والاقتصادية لتقديم الرجال والنساء.



وتقوم هذه المبادرة المشتركة بالاساس على الفعالة المتقاسمة للمؤسسات الوطنية الاربع باهمية التشاور والتعاون من اجل المساهمة في بحسب مبادئ ومعايير المساواة التي جاء بها الدستور وكذلك اهداف التنمية البشرية الدائمة.

واهم ما جاء في مداخلة السيد وسيط المملكة هو ان هذا اللقاء يشكل إعلانا عن مسار، تلتقي فيه المبادرات نحو هدف واحد هو الدفاع عن المناصفة، كل مؤسسة في إطار ما لها من صلاحيات، بمنهج يقر بالتشاركية في الجهى تطبيقها، ومقاربة تتسع فيها المشاورات، وبخطوات يعتمد فيها التكامل بين كل الفاعلين للمزيد من الابداعات، وان موضوع المساواة والمناصفة امر لم يعد مجرد خيار او ترف، بل اصبح من باب الواجب ان يعالج بشكل شمولي، كل من موقعه، كما ان الدفاع والعمل من اجل المساواة ليس واجب كفاية، إذا قام به البعض يسقط عن الاخر، إذ يجب ان يتم التعامل معه بشكل تضامني.

واوضح السيد الوسيط ان المساواة بين كافة المرتفقين والمرتفقات تعبر من اهم انشغالات مؤسسة وسيط المملكة، وان المؤسسة عازمة، طبعاً، على مواصلة الجهود من اجل ضمان حقوق النساء، وهي على ام الاستعداد لمزيد التعاون مع كل معني او مهتم بالموضوع، مع إدراكها لنقل وحسامة الامانة الملقاة على عاتقها من حيث العمل على ضمان المساواة بين الجنسين في تعامل الإدارة مع كل منهما، وفي تكافؤ الفرص بينهما للاستفادة سويا من خدماتها.



### توصية حول:

#### تصميم الهيئة

في توصية صادرة في الملف عدد 4250 أصدرت المؤسسة أنه:

"مادام أن المعنى بالأمر سلك المسطرة المحددة قانوناً خلال مرحلة البحث العلني لتدوين ملاحظاته قصد مناقشتها ودراستها من طرف الجهات المختصة محلياً للأخذ بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، الاعتراضات الوجيهة والمركزة على أساس، فإن عليه انتظار موقف السلطات المحلية بإعداد التصميم والتقرير بشأنها على أن توفق بين تحقيق الصالح العام ومراعاة حقوق الملاك وتأخذ بعين الاعتبار والإكراهات العمرانية مع الالتزام بما يفرضه الأمر من إنصاف ومساواة، وتنفيذ بالمصلحة الفضلى، وتطلق من إمكانيات الإدارة لمواجهة ما يترتب عن ذلك من حقوق الأعباء، من الخواص وما يستحقونه من تعويضات عادلة ومنصفة"

### مقرر حول:

#### احترام الاجال

#### القانونية بخصوص طلب

#### الحصول على رخص

#### البناء

في المقرر الصادر في الملف

عدد 27667 حول

رخصة البناء الكائنات المؤسسة

ان:

"لتدبير في موضوع إلزام الإدارة وإثارة منازعة في تنفيذه، وسيط المملكة مقيدة انتهى إليه القضاء، في حدود الحكم في اجزائه، حيثيات ومنطوق، لاهما البعض، ولان تفرض .

انصرام اجل الشهرين ايداع

رخصة البناء يؤدي إلى

اعتبار الطالب متسلماً

المدكورة، ان يستوفي

جميع الشروط التي الحق في

الحصول الترخيص وفقاً

لضوابط التعمير"

وصرححت في إنجاز

البناء تقيده بالمقتضيات ا

الجاري بما العمل.

### توصية حول:

#### عدم تنفيذ الأحكام

#### القضائية

وفي توصية صادرة في الملف عدد 1993، قالت المؤسسة:

"إعراض مجلس جهة الرباط سلا- زمور-زعير، عن التنفيذ أمر لا يمكن التسليم به. ولا يجدر به أن يتذرع بأسباب غير مقبولة قانوناً؛

إن القول بعدم كفاية الاعتماد المخصص لتغطية المبلغ المحكوم به، لا يمكن مجازاته، لأن في التشريع المنظم للمالية العامة أو التنظيم المالي للجماعات ما يسمح إما بتحويل الاعتمادات أو إضافتها، فضلاً عن أنه كان من اللازم على المسؤول المكلف بإعداد الميزانية أن يعمل بالنسبة للميزانية الموالية لتاريخ الاستحقاق، على تنفيذ اعتمادات لمواجهة وتسديد المبالغ المحكوم بها؛

على سلطة الوصاية، وقبل المصادقة على ميزانية المجلس، أن تتأكد من تخصيص اعتمادات لمواجهة تسديد المستحقات، باعتبارها نفقة إجبارية، وأن تربط مصادقتها على ميزانية المجلس بتخصيص اعتمادات لمواجهة التنفيذ".